

مجلة كلية التراث الجامعية

مجلة علمية محكمة

متعددة التخصصات نصف سنوية

العدد الثالث والثلاثون

عدد خاص بواقع المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (الدولي الثالث)

27 آذار 2022

ISSN 2074-5621

رئيس هيئة التحرير

أ. د. جعفر جابر جواد

نائب رئيس هيئة التحرير

أ. م. د. نذير عباس ابراهيم

مدير التحرير

أ. م. د. حيدر محمود سلمان

رقم الایداع في دار الكتب والوثائق 719 لسنة 2011

مجلة كلية التراث الجامعة معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابها المرقم
(ب) (3059/4) والمؤرخ في (2014/4/7)



إطار محاسبي مقترن لضبط المخاطر شديدة التعقيد والشمول عن طريق توظيف المشتقات المالية مخاطر جائحة (Covid -19) نموذجاً

م. م. محمد سلمان داود

جامعة كربلاء

أ.د. طلال محمد علي الجاوي

كلية التراث الجامعية

المستخلص:

يحظى موضوع الجائحة العالمية (COVID-19) في الوقت الراهن بأهمية بالغة على المستويات كافة وهو موضوع ذو شمولية وعمق؛ لأنها عصفت بالاقتصاد العالمي فضلاً عن أنها أزاحت عدد من الشركات عن موقع لها احتلتها هذا التراجع نتيجة لممارسات غير سلية وضعف إدارتها، لقد كانت الجائحة المحرك الأساس للسوق في التقلبات المالية ومن المتوقع أنها ستؤثر في الإنتاج والمبيعات وبالتالي على الأرباح المتوقعة ومن ثم على مصداقية القوائم المالية وتعرض تلك الوحدات للإفلاس وسيكون عكس ما تمناه الأفصاح عنه في تلك القوائم لذا ينبغي اجراء بعض المعالجات المحاسبية وإدخال بعض الأدوات المالية المشتبكة عليها ويعمل هذا البحث على ايجاد إطار محاسبي يستخدم بعض أنواع عقود المشتقات المناسبة في حل تلك المشاكل وبهدف إلى تحليل المخاطر التي تواجه الشركات والتعرض للمدخلات المحاسبية المختلفة والمعالجات المناسبة والبحث المعرفي لإجراء الإصلاحات بما يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولي ويعالج البحث مشكلة التأثيرات السلبية للازمات بشكل عام والجائحة بشكل خاص باستخدام أدوات مالية مشتبكة في ظل ظروف عدم التأكيد وتمكينها من ضبط المخاطر بشكل فعال وناجح وإن تطبيق الإطار يساعد على إدارة المخاطر وتخفيف تبعاتها وتابع الباحثان في دارسة الحالة على عينة البحث (شركة بغداد للمشروبات الغازية) وتم التوصل إلى أن تعزيز المركز المالي وتوظيف تلك المكاسب بأصول مالية متحوطة لها يعزز من قدرتها على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها فضبيط المخاطر باستخدام تلك الأدوات المشتبكة الحديثة الذي يعد موضوعاً جوهرياً للشركات بناءً على عوائد هذه الأدوات كالتحكم بالتدفقات المالية المنتظمة وتحقيق أرباح رأسمالية وتقليل المخاطر.

الكلمات الافتتاحية: الإطار المحاسبي، المخاطر، المشتقات المالية.

The topic of the current pandemic (COVID -19) is currently of great importance at all levels, and it is a topic of comprehensiveness and depth; Because it has ravaged the global economy, as well as displaced a number of companies from positions that have always occupied this decline as a result of improper practices and poor management, the pandemic has been the main driver of the market in financial fluctuations and it is expected that it will affect production and sales and as a result on expected profits and then on the credibility of the financial statements Those units will be exposed to bankruptcy and it will be the opposite of what was disclosed in those lists, so some accounting treatments should be carried out and some derivative financial instruments should be introduced on them. For the various accounting approaches and appropriate treatments and knowledge research to carry out reforms in line with international financial reporting standards. The research addresses the problem of the negative effects of crises in general and the pandemic



in particular by using derivative financial instruments under conditions of uncertainty and enabling them to control risks effectively and successfully, and that the application of the framework helps to manage risks and reducing its consequences, the researchers followed the case study on the research sample (Baghdad Company). Ed for soft drinks) and it was concluded that strengthening the financial position and employing those gains with hedged financial assets enhances their ability to continue and address risks before they occur, so controlling risks using these modern derivative tools, which is a fundamental issue for companies based on the returns of these tools such as controlling regular financial flows and achieving profits capitalization and risk reduction.

Key words: accounting framework, risks, financial derivatives.

مقدمة:

إن ظهور جائحة (COVID - 19) وزيادة حجمها ومدتها وتاثيرها التي لم تنته لغاية كتابة هذا البحث والذي ينعكس بشكل مباشر على الصحة العامة ألم الحكومية اجراء قيود على حركة الافراد والشركات نتج عن ذلك انقطاع حركة الافراد والبضائع في أغلب دول العالم وقد أدى ذلك إلى تأثير سلبي وجوهري في القوائم المالية، ومن الآثار المحتملة على الشركة تعطل الزبائن وعائداتها وغياب وتسریح العاملين وزيادة مستويات المخزون وانخفاض قيمة الأصول التي تحتفظ بها والمتناكلات والمعدات والأوراق المالية المتداولة وتقلبات السوق المالية وتدورها ومشاكل الائتمان ومخاوف السيولة. إن استمرار هذه الظروف سيؤدي إلى تراجع اقتصادي واسع وقد يكون له تأثير سلبي طويل الأجل على نتائج الاعمال وعلى استمرارها في مزاولة نشاطها يتضح لنا من تلك الأحداث ذات الطابع المالي والتي ظهرت نتيجة ظهور جائحة (COVID - 19) ستحتاج المنظمات المهنية المحاسبية والمحاسبين الوقوف عندها والعمل على إعادة تقييمها وتحليلها بشكل مستمر للتعرف على البيانات المالية، هل هي بحاجة إلى التعديل أم لا؟ وهل هناك حاجة ماسة للفصائح الإضافية أم لا؟ كل ذلك يعد بمثابة تحديات تواجه المنظمات المحاسبية والمحاسبين لإيجاد الحلول المناسبة والناجعة سواء كانت على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي المعتمد بها في هذه المدة أم إيجاد معالجات محاسبية مستحدثة لم تكن قد تبنته لها من قبل، وستتناول فقرات البحث من منهجيته والأبحاث السابقة والجانب النظري ومن ثم العملي المطبق على شركة بغداد للمشروبات الغازية.

أولاً: أبحاث سابقة:

اذ اكدى الكندي في بحثه على التعرف على مميزات عقود الخيارات وإظهار الايجابيات والسلبيات لهذه العقود ومدى قدرتها على تخفيض المخاطر المتعلقة بالسوق وخاصة المؤشر العام للسوق (ISX60) ومن اهم ما توصل له الباحث هو وجود فرق كبير وشاسع بين العوائد الناتجة من استراتيجية شراء عقود الخيارات الأوروبية عند التحوط والعوائد الفعلية المتحققة من حركة أسعار المؤشر العام في سوق العراق المالي، إن العوائد الناتجة من استراتيجية بيع عقود الخيارات الأوروبية عند التحوط تكون أكبر من العوائد الفعلية المتحققة من حركة المؤشر العام (الكندي ،2019).

اما فقد هدف في بحثه الى الحد من مخاطر التقلبات في معدلات العائد وأسعار الصرف السلع وان اهم ما توصل اليه البحث ان المشتقات المالية أنها بحكم طبيعة تلك الأدوات ترتبط بالتوقعات فهي كذلك تتضمن احتمالات الربح والخسارة، إذ أنها في حد ذاتها تتضمن مخاطر تؤدي في بعض الالوان إلى خسائر هائلة وغير محتملة، مما يتسبب في خلق الأزمات، لذلك تزايد النداءات بضرورة تنظيم هذه المنتجات، وتنميط عقودها لضمان استقرار أسواق المشتقات في العالم (منصور،2016).

في حين Dewally & Shao هدف بحثه الى التعرف على كيفية تأثير استخدام المشتقات المالية على هيكل المعلومات للبنوك وأداء الأسهم في المستقبل، وأن ارتفاع مستوى استخدام سعر الفائدة ومشتقات الصرف الأجنبي مرتبطة بزيادة في التزامن (R2) لتحركات أسعار الأسهم مع مؤشر السوق لعينة من الشركات القابضة للبنوك الكبيرة في الولايات المتحدة وأن الزيادة في استخدام مشتقات أسعار الفائدة مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بمخاطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلية للبنوك، وتدعى إلى توخي الحذر فيما يتعلق بالابتكارات المالية لأن الابتكارات المالية لا تضيف فقط التعقيد ولكن يمكن أيضاً أن تتبناها الإدارة بحواجز قوية لإخفاء المعلومات، وبالتالي، فإن الابتكارات التي يُزعّم أنها تغدو النظام المالي تميل إلى أن يكون لها عواقب غير مقصودة وتسمى في هشاشة النظام المالي (Dewally & Shao , 2013).

**ثانياً : الإطار المنهجي للبحث:****أ. أهمية البحث:**

الأهمية الفلسفية: شغل موضوع محاسبة التحوط الأدوات المالية ومشتقاتها تفكير العديد من الجهات والمنظمات المهنية ومنظري المحاسبة وتزايد الاهتمام بذلك بشكل أكبر بعدما ثبتت جائحة COVID-19 بظلالها على العالم اجمع خصوصاً في الجوانب المالية والمحاسبية والاقتصادية مما دفع بشكل أكثر الحاحاً إلى التفكير بوضع إطار نظرية معيارية مستنيرة من الواقع لمعالجة آثارها والتخفيف منها وتجسد أهمية البحث الفلسفية في هذا المنحى.

الأهمية العملية: انعكست الآثار التي تركتها وتتركها جائحة COVID-19 على النشاط الاقتصادي لكل القطاعات مما دفع المهنة المحاسبية إلى الإسهام في وضع معالجات فعلية عملية منها استخدام محاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها تحاول هذه الإجراءات والمعالجات إلى الحد من الآثار السلبية التي نشأت من هذا الواقع وتتحقق أهمية هذا البحث في إطارها العملي بهذا الاتجاه.

ب. هدف البحث:

أ. تأثير فكري وفلسي لموضوع محاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها.
ب. ترسير نظري واحاطة علمية بالمخاطر السوقية والنظمية.

ج. عرض المداخل النظرية للمعايير الدولية للتقارير المالية فيما يتعلق بمحاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها.
د. التقديم النظري كإطار محاسبي لمعالجة الآثار الناجمة عن الجائحة كمخاطر شديدة التعقيد والشمول.

هـ. دراسة وتحليل المخاطر شديدة التعقيد والشمول التي تتعرض لها الشركات وخصوصاً في ظل جائحة COVID-19.
وـ. تطبيق محاسبة التحوط للمخاطر شديدة التعقيد والشمول.

زـ. توسيف المشتقات المالية وأنواعها من خلال محاسبة التحوط لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.
حـ. إليه عمل المشتقات المالية في ضبط المخاطر المعقدة.

طـ. انعكاس المعالجات المحاسبية على القوائم المالية وبيان آثارها.

3. مشكلة البحث:

أ. مشكلة البحث في صورتها الفلسفية: تميزت المحاسبة على مر العصور بخاصيتها التكيف والاستمرار ومنذ عام 1920 (ولا زال تصدى الفكر المحاسبي للعديد من القضايا النظرية التي واجهت المحاسبة في جانبيها التاطيري وفي الوقت الحاضر استجدة مشاكل شديدة التعقيد والشمول في صورة وباء عالمي عابر للحدود يتطلب وضع إطار نظري واسع فكري لمعالجته ضمن المجال المحاسبي).

ب. مشكلة البحث في صورتها العملية: بما ان جائحة COVID-19 قد أصبحت واقعاً مفروضاً على جميع القطاعات الاقتصادية وبما ان المحاسبة وسيلة فعالة لقياس النشاط الاقتصادي للشركات في كل الظروف فان على الاخرية القيام بدورها الحيوي لمعالجة المشاكل المالية والآثار الكبيرة التي سببها الجائحة للشركات التي تواجه هذه المشكلة الضخمة والمعقدة بابعادها المختلفة، لذا تتمثل مشكلة البحث بـ: ما هو الإطار المحاسبي التاطيري للمعالجات المحاسبية العملية باستخدام محاسبة التحوط والأدوات المالية ومشتقاتها للحد من المخاطر شديدة التعقيد والشمول التي نشأت من الواقع الحالي (COVID-19).

4. فرضيات البحث:

أ. الفرضيات الفلسفية العامة (البديهيات): ان لخاصيتها التكيف والاستمرار التي عرفت بها المحاسبة وجب عليها في الوقت الحاضر الذي استجدة فيه المشاكل المحاسبية المعقدة الى وضع أساس فكري للمعالجات المحاسبية والأدوات المالية المشتقة المستخدمة للتحوط الناتجة من الوباء العالمي.

ب. الفرضيات العملية للبحث:

(أولاً). يساعد الإطار المحاسبي باستخدام المعالجات المحاسبية والمشتقات المالية على ضبط المخاطر الناتجة عن جائحة COVID-19 وتخفيف تبعاتها على نتائج أعمال الشركة ومركزه المالي وقيمتها السوقية.
(ثانياً). يعكس تخفيف المخاطر التقلبات التي تحدث في عناصر القوائم المالية على تعزيز وزيادة الأرباح المحاسبية.



- (ثالثاً). أن وضع إطار محاسبي عند الظروف العصبية كـ (COVID-19) يضبط المخاطر شديدة التعقيد ويعطي قدرة الشركات لتجاوز تلك المخاطر والاستمرار في نشاطها.
- 5. أسلوب البحث:** اعتمد الباحثان المنهج الاستقرائي في الجانب النظري ودراسة الحالة ممزوجة بالمنهج الاستنادي في الجانب العملي عن طريق الآتي:
- أ. الجانب النظري:** أتبع الباحثان المنهج التحليلي عن طريق الاستعارة بالمصادر المتوفرة والمختلفة وتحليل ما فيها للتعرف على متغيرات البحث وما يرتبط بها من عوامل تمكن من بحث العلاقة فيما بينها وأثرها في تحقيق النتائج المرجوة.
 - ب. الجانب العملي:** أتبع الباحثان منهج دراسة الحالة لغرض إثبات فرضية البحث وتحقق النتائج عن طريق اعتماد أسلوب افتراضي في قياس عناصر القوائم المالية عن طريق توظيف المشتقات المالية والمعالجات المحاسبية لتقليل المخاطر المعقّدة التي تواجه الشركات، ويكون ذلك بالإطار المحاسبي.
- 6. وسائل جمع البيانات:** في جمع البيانات والمعلومات فقد اعتمد الباحثان لإنجاز البحث على جانبين رئيسين هما:
- أ. الجانب النظري:** اعتمد الأدبيات والمراجع العربية والأجنبية من اطريق ورسائل ودوريات وبحوث وكتب فضلاً عما منشور في شبكات الانترنت من مستجدات تخص الموضوع.
 - ب. الجانب العملي:** من الناحية التطبيقية فقد اعتمد في إثبات الافتراضات الخاصة بالبحث على الآتي:
 - (أولاً). التقارير المالية لعينة البحث التي تعد مصدراً للبيانات لاحتواها على معلومات واقعية تثبت فرضية البحث.
 - (ثانياً). استخدم أنواع المشتقات لعناصر القوائم المالية على وفق ما يناسبها
- 7. حدود البحث:**
- أ. الحدود المكانية:** عينة قصدية تضمنت شركة من قطاع الصناعة (شركة بغداد للمشروعات الغازية) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بسبب توافر البيانات في التقارير السنوية للشركات ولأهمية الموضوع لتطبيقه في القطاعات الصناعية.
 - ب. الحدود الزمانية:** جرت مدة البحث الكشوفات والقوائم المالية لعينة البحث لعام (2019).
- ثالثاً: الجانب النظري : المخاطر شديدة التعقيد وكيفية إدارتها والتخطيط منها بتوظيف المشتقات المالية :**
- في الوقت الحاضر نحتاج إلى مزيد من التوجّه نحو فهم المخاطر ففي حال حدوث تغيير مرتبط بالأحداث المستقبلية، ينبغي الحاجة إلى تطوير مستمر للوصول إلى مستوى متقدم لإدارة المخاطر والذي يعد خارطة طريق، فعندما نتذكّر قصة يوسف (ع) مع ملك مصر، إذ رأى في منامه رؤياً أن هناك سبع بقرات سمان يأكلنهن سبع عجاف وسبعين سبلاً خضر وأخر يابسات، فعبر يوسف (ع) هذه الرؤيا كما ورد في القرآن الكريم وأعلم الملك أن هناك ثمة خطر مُحدّق قريباً بالبلاد وأعدّ خطة لمواجهة وإدارة هذا الخطر، في هذه القصة نتعلم أن المخاطر موجودة في حياتنا بشكل أو بأخر وليس مرتبط فقط بالمشروعات؛ لذلك وجب معرفة مفهوم المخاطر وكيفية إدارتها بتحديد لها وتحليلها وتقييمها وإعداد خطة للتغلب عليها أو الاستفادة منها، بأفضل وسيلة واقل كلفة وكل هذه المفاهيم تُطلق عليها اسم (إدارة المخاطر) وستتناول مفهوم المخاطر وكيفية تحديد وترتيب وتقييم المخاطر والية التعامل مع المخاطر.
- 1. تعريف المخاطرة :** يُعرف قاموس Webster المخاطرة "Risk" على أنها التعرض للخسارة، وقد عرفت المخاطرة على وفق كل شخص وكل علم بطريقة مختلفة عن الآخر فمنهم من عرفها ببساطة تعريف عملي على أنها حدث مستقبلي، قد يحدث وقد لا يحدث، وفي حالة حدوث هذا الحدث، سيكون له تأثير إما أنه سيكون تأثيراً إيجابياً أو سلبياً <https://blog.mostaql.com/risk>.
- ويوضح بشكل جليّ أن المخاطرة ليست مشكلة إذ أن المشكلة حدث شيء بالفعل، بينما المخاطرة هي حدث في المستقبل لم يحدث بعد ولكن في حالة حدوثه فمن المُحتمل أن تتحول إما إلى مشكلة (تأثير السلبي للحدث) أو إلى فرصة (تأثير الإيجابي للحدث).
- عرفت المخاطرة أيضاً على أنها مفهوم شخصي يحتاج النظر إليه وقياسه على أساس فردي عن طريق ما هي المخاطر التي يواجهها أي شخص أو شركة وما هي درجة تحملهم لتلك المخاطر ومن خلال ذلك سنتعرف عليها وعلى منهجها على أن تكون علاقتها بنشاط الشركات كتحديد الأعمال المالية ستكون المخاطر في تلك الاعمال الخسارة المحتملة للأموال أو الاستثمارات، لذا فإن نهج جميع المخاطر يتضمن إمكانية إلحاق ضرر أو خسارة بالأشخاص والمتلكات والسمعة أو الأصول الناجمة عن حدث ما (Sennewald & Baillie, 2020:183)



2. مفهوم المخاطرة وعدم التأكيد: يميز الحسيني والدوري بين مفهوم المخاطرة وعدم التأكيد إذ يعتمد المفهوم على درجة البيانات والمعلومات التاريخية المتوافرة، إذ يمكن قياس المخاطرة عن طريق الحصول على معلومات عن عوائد الاستثمارات للسنوات الماضية، أما حالة عدم التأكيد فإنها تنشأ عند عدم توافر هذه المعلومات عن الاستثمارات وبالتالي اللجوء إلى وضع تقييرات تخمينية حول العائد (الحسيني والدوري، 2008: 166).

ويرى الشمري أن المخاطرة بالمفهوم المالي تشير إلى تقلب العوائد وعدم استقرارها أو التقلب في القيمة السوقية للشركة أي عدم التأكيد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية إذ إن الشركة تقضي التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة (الشمري، 2008: 183-184).

3. التصنيف العام للمخاطر: على وفق هذا التصنيف فإن المخاطر تقسم إلى: (الربيعي وأخرون، 2011: 428) (Hull, 2018: 349)

أ. المخاطر النظامية: وهي مجموعة من المخاطر التي تؤثر في عدد كبير من الأصول كل واحد منها بدرجة أكثر أو أقل، كالتضخم وسعر الفائدة والمخاطر السياسية، ويطلق عليها أيضاً مخاطر السوق وهي مخاطر لا يمكن تجنبها حتى بزيادة مقدار التنويع، وتتشكل من حقيقة أن هناك مخاطر تؤثر في الشركة، والتي تهدد كل الشركات، كالأسهم تمثل إلى التحرك معًا أو باتجاه واحد، وهذا ما يجعل الشركات تتعرض لمخاطر السوق بغض النظر عن عدد الأسهم التي لديها، وسيجري التركيز على هذه المخاطر كونها أكثر تعقيداً، المخاطر النظامية هي الخطر المتمثل في أن يؤدي تقصير شركة مالية واحدة إلى خلق "تأثير مضاعف" يؤدي إلى حالات تخلف عن السداد من قبل الشركات المالية الأخرى ويهدد استقرار النظام المالي، هناك أعداد هائلة من المعاملات غير المباشرة بين الشركات، إذا فشلت شركة "أ"، فقد تتckب شركة "ب" خسارة كبيرة في المعاملات التي أجرتها مع الشركة "أ"، ويؤدي هذا بدوره إلى فشل الشركة "ب"، قد تتعرض شركة "ج" الذي لديها العديد من المعاملات المتعلقة مع كل من الشركات "أ" و "ب" لخسارة كبيرة وتواجه صعوبات مالية شديدة لقد نجا النظام المالي من التخلف عن السداد كـ Drexel في 1990، و Barings في 1995، و Lehman Brothers في 2008 بشكل جيد للغاية، لكن المنظمين لا يزالون قلقين، خلال اضطراب السوق في عامي 2007 و 2008، جرى إنقاذ العديد من الشركات المالية الكبيرة، بدلاً من السماح لها بالفشل، لأن الحكومات كانت قلقة بشأن المخاطر النظامية.

ب. المخاطر غير النظامية: وهي المخاطر التي تؤثر في أصل معين أو مجموعة صغيرة من الأصول، وهي مخاطر يمكن إزالتها عن طريق التنويع وتتشكل من مخاطر متعددة تحيط بالشركة الفردية وتكون خاصة بها.

4. السبل الحديثة لإدارة المخاطر: أدى التغير المستمر في البيئة الاقتصادية والمالية والاستثمارية إلى البحث عن أدوات ومنتجات مالية جديدة، وبسبب التغير المستمر في الأسعار والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف تم البحث عن أدوات مالية أكثر حداثة لإدارة مخاطر تقلبات الأسعار، ومن الأدوات المالية التي تستخدم لتقليل المخاطر هي التوريق والمشتقات، فالمشتقات المالية هي أدوات مالية تتيح أفضل الظروف للتحوط ضد المخاطر المتغيرة مقارنة بالسبل النمطية التي من المستحبيل استخدامها في تحفيظ المخاطر النظامية، وتسمم المشتقات المالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات في قدرتها على إدارة التقلبات الحاصلة في أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وكلما وفق قدرتها على إدارة المخاطر، وعلى هذا الأساس يعد التحوط باستخدام عقود المشتقات من السبل الحديثة لإدارة المخاطر (الكندي، 2019: 80).

5. مفهوم التحوط وأنواعه وعلاقته بالمخاطر شديدة التعقيد: تشكل بعض المخاطر معضلة فكرية وتكون محور الاهتمام للباحثين وتحدياً يسعون لمواجهتها فهذه المخاطر تحتاج إلى سبل كفيلة لتخفيضها، ما دفع الباحثان في هذا الشأن إلى احداث تغيير مالي تحوط يثير لأي نوع من أنواع المخاطر وللتعرف على التحوط كمفهوم وأهمية نبدأ بالآتي:

أ. التحوط: المفهوم والأهمية: يعد التحوط من الاستراتيجيات الرئيسية في إدارة المخاطر السوقية أو النظامية، بسبب تقلبات أسعار الصرف (Bartram&Dufy, 2001:37) وعرف التحوط على أنه توفير الحماية من الخسائر المحتملة (العلي، 99:2002) ومن جانب الأسواق المالية يركز التحوط على النشاط المتخذ للحد من المخاطر النظامية أو تخفيضها والتخلص من الخسائر التي تحدث نتيجة التقلبات في الأسعار (Van Horne, 2004:756)، والتحوط يعد إنجاز مهم في الأسواق المالية



خلال السنوات الحالية لإسهامه في نمو سوق المشتقات* (Bodie et al,2002:45-55) وهذا النمو في السوق أدى إلى إيجاد الأدوات المالية المبتكرة والتي ساعدت بشكل كبير في تزويد المستثمرين والشركات بأدوات لإدارة التقلبات السعرية غير المواتية إذ تمكنا بتحويلها أو نقلاً إلى أطراف أخرى مستعدة لتحملها فهي سوق فاعلة في إعادة تخصيص المخاطرة بين المتعاملين (Chance,1998:16) كما أن أغلب الشركات نتيجة تعرضها للمخاطر السوقية تقوم بالتحوط لتقليل تعرضها للتقلبات في الأسعار، فالتحوط المالي يقلل التعرض المحتمل لمخاطر العسر المالي الناتج عن العجز النقدي ، كما ان (التحوط) يتيح للشركات ممارسة عملها بأمان أكبر وهذا يساعد على تقليل تعرضها للتقلبات المفاجئة بالأسعار (Brealey et al,2001:683) مما سبق نخرج بالقول ان التحوط انجاز يسهم في نمو سوق المشتقات ومن ثم إيجاد أدوات مبتكرة لإدارة التقلبات السعرية فهو بحق استراتيجية مهمة ورئيسية لا يمكن الاستغناء عنها في إدارة المخاطر

بـ. أدوات التحوط: للتعرف على أداة التحوط فهي مشتق أو أصل أو التزام يغطي المخاطر الخاصة بقياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة أخرى حالية أو عملية مستقبلية وعلى وفق المعايير (IAS 39) (FAS 133) يمكن أن تحدد الأصول أو الالتزامات المالية غير المشقة على أنها أدوات تحوط لغرض محاسبة التحوط (Hamad, 2005: 275).

6. المحاسبة عن الأنواع الثلاثة للتحوط: توضح الحالات في أدناه كيفية المحاسبة عن الأنواع الثلاثة للتحوط على وفق المعيار (IAS 39): (Hamad, 2005: 276)

أ. يجري الاعتراف بأداة التحوط المشتقة في الميزانية وتقياس بالقيمة العادلة في أي حالة من الحالات الثلاث.

بـ. بخصوص التحوط بالقيمة العادلة، يتم الاعتراف بالمكاسب / الخسائر على المشتق (أعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة)، ويعرف بها مباشرة في قائمة الدخل وبالمقابل يتم تسوية أي مكاسب / خسائر مرتبطة بالبند الذي جرى تغطيتها وتوضع في قائمة القيمة الدفترية للبند (الأصل أو الالتزام) بما يقابل التغيرات في القيمة المرتبطة بالمخاطر التي جرت تغطيتها وتوضع في قائمة الدخل أيضاً، أي أن المكاسب/ الخسائر الناشئة عن البند المحوط ينبغي أن يعدل بها هذا البند والاعتراف بها بقائمة الدخل.

جـ. بخصوص تحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار في وحدة أجنبية، فإن المكاسب أو الخسائر الناشئة عن المشتق المحدد على أنه تحوط فعال، يعترف بها في حقوق المساهمين، ويدرج الجزء غير الفعال أن وجد بقائمة الدخل، ويمكن تلخيص أنواع التحوط على وفق المعايير والاعتراف والقياس لكل نوع من أنواع التحوط وفق الجدول الآتي:

جدول (1-1) أنواع التحوط

الاعتراف والقياس	المعايير الأساسية	أنواع التحوط
ينبغي الاعتراف حالياً بأرباح أو خسارة أداة التحوط، وكذلك الخسارة / المكاسب ذات الصلة من البند المغطى ، في الأرباح	تحوط تعرض الأداة المشتقة للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام أو التزام الشركة غير المعترف به.	تحوط القيمة العادلة
يجري تأجيل الربح / الخسارة من الجزء الفعال من التحوط (القيمة الجوهرية) والإبلاغ عنها كأحد مكونات الدخل الشامل الآخر، أي مكاسب / خسارة على الأداة المشتقة لا يجري تعويضها بخسائر/ أرباح التدفقات النقدية من المعاملة المتحوطة المتوقعة (أي غير فعالة، بما في ذلك القيمة الزمنية للخيار) يجري الاعتراف بها حالياً في الأرباح.	التحوط من تعرض الأداة المشتقة للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لأصل أو التزام معترف به، أو لمعاملة متوقعة، والتي يمكن أن تعزى إلى مخاطر معينة.	تحوط التدفق النقدي

* المشتقات هي أدوات مالية تعتمد قيمها على أصول أخرى ، كالسلع وأسعار الأسهم والسنادات او قيم المؤشرات السوقية، لذلك تسمى بالأصول المشتقة Derivative Assets او الحقوق الطارئة Contingent Claims (Bodie,et.al,2002:45-55) سيجري التعرف عليها أكثر في الفصل القادم الخاص بالمشتقات.



<p>يختلف الاعتراف والقياس على وفق نوع التحوط: هذا هو تحوط القيمة العادلة بعملة أجنبية هذا هو تحوط التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية يجري الإبلاغ عن المكاسب / الخسارة من الجزء الفعال من مشتقات التحوط من صافي استثمار في شركة أجنبية نشطة كجزء من عنصر تعديل التحويل للدخل الشامل الآخر. صافي استثمار في عملية أجنبية.</p>	<p>تحوط من مخاطر العملات الأجنبية: التزام حازم غير معترض به الأوراق المالية المتاحة للبيع. المعاملات المتوقعة.</p>	<p>تحوط العملة الأجنبية</p>
--	--	-----------------------------

من إعداد الباحثان بالأعتماد على:

**Source: Theodore E. Christensen , David M. Cottrell & Cassy JH Budd,2016,
Advanced Financial Accounting, Eleventh Edition, Published by McGraw-Hill
Education.**

- الإجراءات الآتية مطلوبة في تاريخ كل قائمة مركز مالي: (Hoyle et al, 2011:386)
- أ. يعدل الأصل أو الالتزام المغطى بالقيمة العادلة على أساس التغيرات في سعر الصرف الفوري ويتم الاعتراف بأرباح أو خسائر صرف العملات الأجنبية في صافي الدخل.
 - ب. تعدل أداة التحوط المشتقة إلى القيمة العادلة (مما ينتج عنه أصل أو التزام مدرج في الميزانية العمومية) مع الاعتراف بالمقابل تغيير في الدخل الشامل الآخر.
 - ج. تحويل مبلغ يساوي مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية على الأصل أو الالتزام المغطى إلى صافي الدخل ويتمثل الأثر الصافي في تعويض أي مكسب أو خسارة على الأصل أو الالتزام المغطى.
 - د. حذف مبلغ إضافي من الدخل الشامل الآخر ويعترض به في صافي الدخل ليعكس (أ) إطفاء الفترة الحالية للخصم الأصلي أو العلاوة على العقد الأجل (إذا كان العقد الأجل هو أداة التحوط) أو (ب) التغيير في القيمة الزمنية للخيار (إذا كان الخيار هو أداة التحوط).

رابعاً: مفهوم المشتقات المالية في إطار أدوات النظام المالي:

هي عقود واتفاقيات تستمد قيمتها من أصول حقيقة كالسلع أو المعادن الثمينة كالذهب أو أصول مالية كالأسهم والسنادات أو مؤشرات الأسواق المالية أو مؤشرات التدفقات النقدية كأسعار الفائدة أو أسعار الصرف لذلك هي عقود فرعية تنشأ أو تُشتَق من عقود أساسية وأدوات مالية تتعلق بفترات خارج المركز المالي (رضوان، 2005: 55-58) أو هي أدوات استثمارية مشتقة من تلك الأصول، تتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الأصول أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها لينشاً عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلاح عليه بالهندسة المالية (Wrightasman & Robinson, 1988:56) وعرف المشتق المالي هو عقد بين طرفين أو أكثر تستمد قيمته من قيمة السعر الأساسي، تعتمد قيمة السعر أو السعر الأساسي على بعض متغيرات السوق الأساسية كسعر الفائدة أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي، على وفق ذلك، تتوافق المشتقات بشكل واسع مع سعر الفائدة والسلع ومخاطر الصرف الأجنبي (Campbell et al, 2019: 48).

خامساً: استخدامات المشتقات المالية:

- تستخدم المشتقات المالية للأهداف الآتية: (Macdonald, 2006: 2).
- 1. إدارة المخاطر: تعمل المشتقات المالية على تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها المتعاقدون كالمزارع عندما يبيع الحبوب قبل النضج فيدخل بعقد مشتق للحصول على قيمة مستقبلية تضمن له الحماية من مخاطر الانخفاض في سعرها.
 - 2. المضاربة: تعد هذه الأدوات وسيلة للمراهنة ومصممة لتلقاء مع مختلف الأصول.
 - 3. تخفيض تكاليف المعاملات: في رغبة مدير أحد الصناديق الاستثمارية بيع أسهم وشراء سندات سيجري الالتزام بدفع رسوم إلى المسماسة فضلاً عن دفع التكاليف التجارية ولكن في حالة استخدام المشتقات فإنه سيحقق نفس الأهداف لكن بتكليف أقل.
 - 4. المراجحة: وتستخدم في الالتفاف على القيود التنظيمية للضرائب وقواعد المحاسبة وتعتمد بشكل رئيس على فروقات الأسعار بين الأسواق عالمياً.



- سادساً: فوائد المشتقات المالية:**
أصبحت أدوات لا غنى عنها في كلا النظاريين المالي والاقتصادي، ويرجع ذلك في أهميتها في جانبي التحوط والاستثمار:
1. **التحوط:** تخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون في الأسواق أو إزالتها عن طريق القضاء على مخاطر عدم التأكيد لديهم، فمن طريق التنبؤ بأسعار الأصول المستقبلية يكون بإمكان المتعاملين التخطيط لتدفقاتهم النقدية الخارجية أو الدخلة بشكل أفضل.
2. **الاستثمار:** عند الاستثمار المباشر يتوجب التسليم والاستلام خلال مدة زمنية قصيرة ويطلب رأس مال كبير لاكتمال الصفقة، أما عند استخدام المشتقات المالية في الاستثمار قد لا تصل إلى مرحلة الاستلام والتسليم كما تحتاج إلى رأس مال ضئيل نسبياً إذا ما قورن بحجم العقد المتفق عليه، وتسمح المشتقات المالية بالاستثمار على أصول ومخاطر لا يمكن شراؤها مباشرة، كالمشتقات الائتمانية.

سابعاً: أهمية المشتقات المالية في ضبط المخاطر:

يعد ضبط أو تجنب المخاطر هو من الأغراض المهمة التي أدت إلى استخدام المشتقات، إذ هذه الأدوات أحسن استخدامها، فإنها تساعد الشركات في إدارة مخاطرها المالية بشكل يسهم بفاعلية في ضبط مخاطر أي تغيرات مستقبلية، إن المشتقات لا تلغي المخاطر في السوق بل أنها تعيد توزيعها فقط إذ تستخدم للتجزئة المخاطر وتقسمها على من يرغب في تحملها، الذي يفترض أن لديه أدوات القياس والتتبؤ الملائمة وهذا يؤدي إلى التحكم في كلفة المخاطر وتوزيعها (المالي، 2015: 13-14) في السنوات الماضية، تطور التمويل الحديث إلى التحكم في كلفة المخاطر وتوزيعها، توجد مخاطر معقدة للغاية في الأسواق المالية والتي تحتاج إلى طرق متقدمة جداً لقياسها أو ندمجها، المشتقات المالية التي اختر عها المشاركون في السوق للتداول في هذه المخاطر عادة ما تكون أكثر تعقيداً من المخاطر نفسها، وفي بعض الأحيان تولد مخاطر جديدة، قياس وإدارة جميع هذه المخاطر هو مفتاح النجاح المستمر للشركات، المشتقات هي في نفس الوقت السبب الرئيس والأكثر فاعلية لإدارة المخاطر، إن تقييم المشتقات والأدوات المالية المهيكلة هو شرط أساسي ولا غنى عنه لجميع إدارة المخاطر (Peter, 1999:1)، يسمح العدد المتزايد من المشتقات المالية للشركات بإدارة مواردها المالية ومخاطرها بطريقة مرنّة ومصممة على وفق متطلباتها المالية، ولها أهمية متزايدة في مجالات أخرى، يمكن أن تساهم في إدارة التمويل والمخاطر بشكل فعال لتحقيق أرباح واستقرار الشركة، ولها القدرة على إصلاح شروط المعاملات المستقبلية أو إلغاءها، أن هذه العقود لها العديد من التطبيقات الجذابة كخيار اقتراض الأموال بعد عام من الآن بسعر فائدة ثابت اليوم ومع ذلك، أدى تعقيد الأدوات المالية والأسواق اليوم والوتيرة المتتسارعة للتقدم التكنولوجي إلى زيادة كبيرة في المخاطر ويمكن أن يؤدي استخدام غير الصحيح للأدوات المالية إلى خسائر يمكن أن تposure بمكاسب سنوات العمل كإنتاج وبيع السيارات، أما لتقلب الأسواق والتعميد للأدوات المالية، فإن الفهم السليم للأدوات المتداولة والإدارة الفعالة لمخاطر السوق هي المتطلبات الأساسية للنجاح الاقتصادي الدائم للشركة، وبالتالي فهي تقف في بداية ونهاية إدارة المخاطر (Peter, 1999:158).

ثامناً: علاقـة جـانـحة (COVID-19) بـالـازـمة المـالـية: شهد عام 2019 ازمة جائحة (COVID-19) والتي استوجبت خطط للتصدي لها، فالعالم بأسره باشر بجمع المعلومات للتوصيل إلى تقييم خطر هذه الجائحة عن طريق تشكيل خلية الازمة في محاولة للتتبؤ وتقديم حلول لما يؤديه الحدث فالأنظمة القديمة باتت مستهلكة وال الحاجة ملحة لبدائل ملائمة صحيحة ممكـنـ الـافـادة منها في المستقبل، فتشـيـ جـانـحة (COVID-19) العالمي كان محركاً أساسياً للسوق في التقلبات المالية، بسبب هذا الوباء، من المحتمـلـ أنـ تـتـلقـىـ إـدارـةـ مـطـابـقـةـ الأـصـولـ وـالـاتـرـامـاتـ تـرـكـيزـاًـ مـتـجـدـداًـ منـ الشـرـكـاتـ وـأـنـهاـ عـادـةـ مـاـ تـدـيرـ التـقـلـبـاتـ المـالـيةـ عنـ طـرـيقـ معـاملـاتـ التـحـوطـ (Chena et al,2020:1).

تاسعاً: أثر جائحة (COVID-19) على الاقتصاد العراقي:

يرى الباحثان ان ميزانية العراق تأثرت بشكل كبير بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وخاصة أن اعتماد العراق بشكل رئيس في اقتصاده على موارد النفط وبالنتيجة سقط بظلله على المشروعات الاقتصادية والاستثمارية والزراعية، فضلاً عن إغلاق المنافذ الحدودية وإيقاف عمليات التبادل التجاري بين العراق ودول العالم، كما أثر بشكل كبير على السياحة في العراق والتي كانت تدر مبالغ كبيرة إلى العراق، وبالتالي سيكون الاقتصاد العراقي بخطر كبير.



عاشرًا: أثر جائحة (COVID-19) على القوائم المالية:

من المتوقع أن تؤثر الجائحة على حجم الإنتاج والمبيعات وبالتالي يؤثر في الأرباح المتوقعة والمعلن عنها في التقارير المالية للشركات وهذا سيؤثر في مصداقية هذه القوائم المالية ويتوقع تعرض بعض الشركات للإفلاس وبالتالي سيكون عكس ما جرى الإفصاح عنه في القوائم المالية من حيث حجم الأصول وقوة المركز المالي في نهاية عام (2019) وبالتالي ينبغي القيام بإجراءات عددة للإفصاح عن الآثار والتغييرات على القوائم المالية أو تعديلها وعلى وفق ما جاء به معيار المحاسبة الدولي (IASB 10) الأحداث اللاحقة للمركز المالي، يهدف هذا المعيار إلى وصف متى ينبغي على الشركة تعديل البيانات المالية للأحداث بعد فترة إعداد التقرير والافصاحات التي ينبغي عليها إعطاءها عن تاريخ مصادقة البيانات المالية وعن الأحداث بعد مدة إعداد التقرير، يتطلب المعيار ألا تقوم بإعداد بياناتها المالية على فرض الاستمرارية إذا أشارت الأحداث بعد مدة إعداد التقرير إلى أن فرض الاستمرارية غير ملائم والأحداث بعد مدة إعداد التقرير هي تلك الأحداث المرغوبة وغير المرغوبة التي قد تقع بين نهاية مدة إعداد التقرير وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية، يمكن تحديد نوعين من هذه الأحداث النوع الأول تلك التي تعطي دليلاً على الظروف المتوفرة في نهاية المدة المشمولة بالتقرير والتي تجري تعديل الأحداث بعد المدة المشمولة بالتقرير والنوع الثاني تلك التي تدل على الظروف التي نشأت بعد مدة إعداد التقرير، الأحداث غير المعدلة بعد مدة إعداد التقرير: (IFRS,2016) 871-880).

حادي عشر: الآثار المحتملة من نقشى جائحة (COVID-19) على مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي:

أن إستمرار الآثار العالمية ل نقشى جائحة (COVID-19) والتطور المتتسارع بتأثر الأسواق المالية العالمية، انعكس آثار محاسبية عددة على الشركات والمتمثلة في توقف الإنتاج وقلة العمالة وعدم الاستقرار الذي لازم سلسلة التوريد وضعف التمويل مع التقليبات في قيمة الأدوات المالية وانخفاض المبيعات والأرباح وكان لابد على الشركات أن تنظر باهتمام لآثار تلك الجائحة واحتمالية التعرض للمخاطر المحتملة ذات العلاقة بجميع الآثار المادية لهذه الجائحة والإفصاح عنها بالتقارير المالية وقد تناولت العديد من الدراسات والتقارير الأولية أهم ملامح التأثيرات المحتملة للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي من جانب عدة فبحث Deloitte حصرت جوانب عدة منها: (Deloitte,2019: 2-3).

- .أ. انخفاض قيمة الأصول غير المالية (من ضمنها الشهرة)
- .ب. تقييم المخزون.
- .ج. المخصص الخاص بخسائر الائتمان المتوقعة.
- .د. قياس القيمة العادلة.
- .هـ. أحكام العقود المتعثرة.
- .و. عدم الوفاء بالالتزامات وخطط لإعادة هيكلة الديون.
- .ز. إدارة مخاطر السيولة.
- .حـ. الأحداث اللاحقة بعد نهاية المدة المشمولة بالتقرير.
- .طـ. علاقات التحوط.

ويشير الباحثان إلى أن أهم الجوانب الأكثر شدة تتمثل في تأثير مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على قدرة المقرضين سواء كانوا أفراد أو شركات على الوفاء بالتزاماتهم على وفق العلاقات التعاقدية حسب درجة تأثر القطاعات الاقتصادية والجغرافية ب نقشى جائحة (COVID-19) وزيادة احتمالية عدم السداد لهم وقد تزداد خسائر الائتمان مع انخفاض قيم الضمانات نسبة إلى انخفاض أسعار الأصول، كذلك يمثل القياس بالقيمة العادلة واحد من المبادئ المتأثرة بهذه الجائحة، إذ ينبغي تحديد القيمة العادلة للأصل أو الالتزام في تاريخ التقرير على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية المعمول بها، فعند استناد القيمة العادلة إلى سعر سوق يمكن ملاحظته وينبغي استخدام السعر المعروض في تاريخ التقرير القيمة العادلة للأصل تعكس معاملة افتراضية في تاريخ التقرير وبالتالي فإن التغييرات في أسعار السوق بعد تاريخ التقارير لا تتعكس عند تقييم الأصول ويلاحظ الباحثان أن التقليبات المتتسارعة بالأسعار في الأسواق المختلفة لانتشار جائحة (COVID-19) ربما تؤثر في قياس القيمة العادلة إما بصورة مباشرة (إذا جرى تحديد القيمة العادلة بناءً على أسعار السوق النشط)، أو بشكل غير مباشر إذا كانت التقنيات المستخدمة في التقييم تعتمد على بيانات ومعلومات مشتقة من الأسواق المتقلبة وقد تزداد أيضاً مخاطر ائتمان الطرف



المقابل وانتشار الائتمان المستخدم لتحديد القيمة العادلة، إلا أن تأثير الإجراءات التي تقوم بها الحكومات لتنشيط الاقتصاد قد يقال من أسعار الفائدة الحالية من المخاطر، ويؤثر كذلك التغيير في قياس القيمة العادلة على الإفصاح من حيث الشكل، الذي يتطلبه معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (13) قياس القيمة العادلة والذي يطلب من الشركات الإفصاح عن التقنيات المستخدمة في التقييم والبيانات المستخدمة في قياس القيمة العادلة، فضلاً عن حساسية التقييم للتغيرات في الافتراضات وقد يؤثر أيضاً على تحليل الحساسية المطلوبة لقياسات القيمة العادلة المصنفة بالمستوى الثالث للسلسل الهرمي لقيمة العادلة (الأسعار التي لا يمكن ملاحظتها) وربما يزيد ذلك من عدد الأدوات المصنفة كمستوى ثالث (PWC, 2020) ومن ضمن التأثيرات المحاسبية حدوث انخفاضات محتملة بقيم الأصول غير المالية ويرتبط ذلك بمعايير المحاسبة الدولي (IASB 36) على وفق هذا المعيار يتطلب اختبار الشهرة والأصول غير الملموسة والملموسة كحد أدنى كل عام والأصول غير المالية الأخرى وعن وجود مؤشر واضح على أن هذه الأصول قد انخفضت قيمتها ينبغي إيقاف العمليات مؤقتاً ومن المتوقع الآثار المحتملة من تقسي هذه الجائحة نتيجة لتأثير الأنشطة الاقتصادية وانخفاض عائدات المبيعات سيحدث انخفاض في قيمة الأصول.

اثنا عشر: أنواع المشتقات المالية:

تشتمل أنواع المشتقات المالية على عقود الخيارات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود المبادلة أو مزج من اثنين من هذه العقود وهو ما يسمى بمشتقات المشتقات عقود المبادلات الخيارية وقد يكون موضوع هذه العقود منتجات وسلع حقيقة أو مؤشرات معينة كسعر الصرف أو سعر الفائدة أو أوراق مالية كأسهم وسندات أو عملات أجنبية أو حتى تدفق نقدi ما (الريبيعي وأخرون، 2011: 15-20).

1. عقود المستقبلات: عقود قانونية يجري إبرامها في أسواق منتظمة، تمثل تعهداً بالتسليم المستقبلي إلى المشتري أو بالاستلام من البائع، لكمية ونوعية (الأصل) تم الاتفاق عليها في وقت محدد، كالسندات والأسهم والذهب والنفط والعملات ومن خصائص هذه العقود أن يجري الشراء بسعر محدد ومتفق عليه مسبقاً في تاريخ التعاقد على أن يجري التسليم في تاريخ لاحق ومحدد لتجنب مخاطر تقلب الأسعار (الراوي، 2008: 289).

2. العقود الآجلة : هي عقود غير موحدة بين طرفين لشراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي محدد بسعر متفق عليه اليوم، كاستخدام صناديق التقاعد، عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة لقليل مخاطر العملات الأجنبية عندما تكون مراكز العملات الأجنبية مطلوبة في تاريخ مستقبلية معروفة، لأن العقود مصممة حسب الطلب، فيمكن أن تكون للمبالغ والتاريخ غير المعياري، تسليم مبلغ بعملة اليورو مقابل دفع مبلغ بعملة الدولار في وقت لاحق (NAPF, 2013: 4-5).

3. عقود الخيارات: هي عقود مالية تمنح صاحبها الحق وليس الالتزام في شراء أو بيع أصل معين عن طريق أوراق مالية تجارية معينة بسعر معين وخلال مدة مثبتة في أصل العقد، يتلقى فيها طرفين أساسيين في عقد الخيار، مشتري الخيار ومحرر حق الخيار ويمكن تقسيم الخيارات إلى خيار الشراء و الخيار البيع، أن فلسفة هذا النوع من العقود هو محاولة كل طرف الاستفادة من توقيعاته على حساب الطرف الآخر عن طريق تمكينهم من الانتقال بتصوراتهم وتوقعاتهم إلى التطبيق العملي عن طريق أسلوب مقابلة حق تنفيذ عملية شراء أو بيع يقوم بها طرف معين بالتزام يتعهد به طرف آخر وإيجاد قيمة سعرية مقبولة مقابلة هذا الالتزام بالتنفيذ الفعلي لحق الشراء أو حق البيع فيكون حق (خيار) يقابله التزام، التزام بتنفيذ يقابلة ثمن، وأصبحت حقوق الخيار من الأهمية بمكان للمتعاملين في أسواق المال وأسواق العملات بسبب توفر نظريات حسابية معقدة لاحتساب سعر حقوق الخيار، وأصبح من الممكن المتاجرة بمتطلبات الاسعار نفسها والمتاجرة بمؤشرات أسواق المال، وبذلك تداخلت مفاهيم المتاجرة والمقامرة عن طريق توقعات الاسعار وتقدير الخطر والفرصة، ويوجد نوعين من الخيارات، الامريكي الذي يعطي الحق لصاحب الخيار في تنفيذه في أي وقت ضمن المدة من تاريخ ابرام العقد حتى التاريخ المحدد لإنتهائه والأوربي فلا يتم تنفيذه إلا في التاريخ المحدد لإنتهائه على وفق نص الاتفاق(الراوي و عقل, 2012: 32-35).

4. المبادلات: هي اتفاقيات لتبادل سلسلة من التدفقات النقية المستقبلية بأخرى، فضلاً عن أن الأصول المرجعية الأساسية يمكن أن تكون مختلفة، كحقوق الملكية أو سعر الفائدة، فإن قيمة الأصل الأساسي ستؤخذ بشكل مميز من مصدر سعر متاح للجمهور، وفي مقايضة حقوق الملكية، سيكون المبلغ المدفوع أو المستلم هو الفرق بين سعر الأسهم في تاريخ بدء العقد وانتهائه (NAPF, 2013: 4-5).



5. **المشتقات المختلطة أو الهجينه:** تعرف بأنها عقود مالية جديدة، لا تميز بين الخصال التي تتمتع بها أدوات المديونية كالسندات وأدوات حق الملكية كالأسماء، بل مزجت بين سمات وخصائص كل منها، وعليه فأن العقود الهجينه لها بعض صفات ومميزات الأسماء بمختلف أنواعها، كما تحمل بعض مميزات وصفات السندات في الوقت نفسه، وبالتالي من غير الممكن أن يجري التعامل معها كأسهم أو سندات، لأنها تعد مزيجاً متجانساً فيما بينهما (بوكسانى، 2006: 70)

ثلاثة عشر: الجانب العملي : الإطار المحاسبي لضبط المخاطر شديدة التعقيد والشمول عن طريق المعاجلات المحاسبية وتوظيف المشتقات المالية: **تطبيق الإطار على إحدى شركات القطاع الصناعي (شركة بغداد للمشروعات الغازية) :** هي شركة مساهمة خاصة تقع في بغداد / الزعفرانية ومن المصانع والمواقع التابعة إليها (مصنع الزعفرانية في مقر الشركة ومجمع بغداد المخزن) ومجمع الرصافة في كمب سارة، تأسست الشركة سنة 1989 وفق قانون الشركات المرقم (36) لسنة (1983)، وستتناول هذه الفقرة أهم المشاكل المحاسبية التي قد تواجه قطاع الصناعة وكيفية معالجتها عن طريق الإطار المحاسبي المقترن ويركز على المشاكل التي تبدو أكثر تكراراً فمن المؤكد ظهور العديد من المشكلات الأخرى ومع استمرار تطور الأوضاع فمن المتوقع أن تتطور أيضاً المشاكل المحاسبية اللاحقة.

1. **المعاجلات المحاسبية والمشتقات المالية لعناصر القوائم المالية:** ستجرى المعاجلة المحاسبية لعناصر قائمة المركز المالي والدخل مع استخدام عقود الخيارات للاستثمارات المالية للشركة في شركة التمور العراقية وعقود المبادلات للفوائد والاستئجار والعقود الآجلة للمبالغ التي تم توفيرها من المعاجلات المحاسبية وعقود المشتقات المالية وكالاتي:

أ. **الأصول غير المتدالة بالقيمة الدفترية:** استخدمت الشركة نسبة الاندثار لكل نوع من أنواع الأصول غير المتدالة نسبة معينة تتضمن حد أدنى وأعلى باعتمادها على نظام الاندثار الصادر من مجلس الوزراء (9) لسنة (1994) الخاص بالقطاع الخاص والمختلط والتعاوني لذا نقترح في هذا الإطار استخدام نسبة تقديرية ضمن النسب المقررة ولكن بزيادة 2% عنها بسبب ما تتعرض تلك الأصول من انخفاضات في ظل الجائحة

ب. **النفقات الإيرادية المؤجلة:** وتنتمي المعاجلة عن طريق إضافة نسبة 62% من الإطفاء السنوي لقيمة النفقات وإن نسبة الإطفاء السنوي المعتمدة هي 10%， سيتم تغيير نسبة الإطفاء لتكون 12%， بسبب الجائحة الذي أدى إلى تغيرات الطلب في السوق على المنتجات والإجراءات المتوقعة للمنافسين والتغير الكبير في النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة.

ج. **مشروعات تحت التنفيذ:** يتضمن هذا البند مجموعة من الأراضي والمباني والانتشارات والآلات والمعدات ووسائل النقل غير المستخدمة والإنفاق الاستثماري وسيجري معالجتها عن طريق تحفيض بنسبة 10%， بسبب الظروف التي تنتج عن الجائحة.

د. **استثمارات مالية طويلة الأجل:** تستثمر الشركة أموالها في شراء أسهم شركة التمور العراقية ولكي تتحوط من مخاطر انخفاض سعر السهم تدخل في عقد خيار البيع الذي يمنحها الحق في بيع السهم (الأصل المالي) بسعر محدد مسبقاً قبل أو في تاريخ محدد، لتوضيح خيار البيع نفترض انخفاض سعر السهم في شركة التمور عن مستوى الحالي خلال السنة القادمة في هذه الحالة شراء خيار البيع يمنح الحق ببيع السهم بسعر ثابت عند انخفاض سعره الجاري، واستخراج كلفة السهم الواحد عن طريق قسمة كلفة الأسهم على عدد الأسهم
$$\text{السعر على عقد الأصل المالي} = \frac{39778582}{46376642} = 1.166$$
 فإذا ارتفع السعر الجاري للسهم لا يتم تنفيذ الخيار وتحتمل علاوة الخيار وبالتالي عند عدم تنفيذ الخيار سيتحقق مكافحة ارتفاع السعر الجاري، أما في حالة انخفاض السعر الجاري في السوق ستقوم الشركة بتنفيذ الخيار وتحتحق ربح يعادل الخسارة التي تحملها من جراء انخفاض القيمة العادلة للسهم.

في 1/3 نفترض أن الشركة قامت بشراء خيار بيع أمريكي⁽¹⁾ على أسهم شركة التمور العراقية ودفعت علاوة خيار البيع (250000) هذا الخيار يعطي الحق لها ببيع السهم الواحد بسعر (1.166) خلال مدة العقد التي تنتهي في 2019/12/31 والتي سعر السوق المفترض للسهم من تاريخ العقد لغاية نهاية مدة العقد:

التغيرات في سعر السهم من تاريخ العقد إلى تاريخ الانتهاء	
سعر السوق للسهم	التاريخ

(1) الخيار الأمريكي ممكن ممارسته في أي وقت قبل تاريخ انتهاء صلاحته



1.166	3/1
1	6/30
1.28	2019/12/31

وصممت الشركة خيار البيع لكي يكون أداة تحوط ضد مخاطر التغير في أسعار السهم (البند المحوط) وكان التحوط فعالاً، إن أداء المشتقة يعطي الحق للشركة بيع السهم بسعر (1.166) خلال العقد، فإذا ارتفع السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار فالشركة سوف لا تنفذ عقد الخيار وتحمل كافة علاوة الخيار فقط وبالمقابل تحقق الشركة مكاسب نتيجة ارتفاع القيمة العادلة للاسهم، وإذا انخفض السعر الجاري في السوق للسهم عن سعر الخيار تقوم الشركة بتنفيذ الخيار وستتحقق ربح يعادل الخسارة التي تحملها نتيجة انخفاض القيمة العادلة للاسهم ، ان الإجراءات المتتبعة لمحاسبة التحوط من التغيرات في قيمة الاسهم هي :

في 1/3/2019 يكون حساب خيار البيع - أصل (الأصول الأخرى) مديناً بمبلغ (250000) اذ يمثل قيمة شراء خيار البيع وبال مقابل حساب النقد في الصندوق دائناً بالمبلغ نفسه.

كما يكون حساب خسائر حيارة استثمارات متاحة للبيع (قائمة الدخل) مديناً بمبلغ (6603244) الناتج من (1.166×39778582) إذ يمثل الانخفاض الحاصل في القيمة العادلة للاسهم المتاحة للبيع، وبال مقابل حساب استثمارات متاحة للبيع دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لتلك الأسهم بمقدار هذا الانخفاض، كذلك حساب خيار البيع - الأصل (الأصول الأخرى) مديناً بمبلغ (6603244) لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن المكاسب التي حققها الخيار، وبالمقابل تحمل حساب مكاسب حيارة خيار البيع (قائمة الدخل) بالمبلغ نفسه.

سيكون حساب استثمارات متاحة للبيع مديناً بمبلغ (11138003) الناتج من حاصل (1.28×39778582) لتعديل القيمة العادلة للأسهم المتاحة للبيع الناجمة عن المكاسب التي حققتها، وبالمقابل تحمل حساب مكاسب حيارة استثمارات متاحة للبيع بالمبلغ نفسه، كذلك تحمل حساب خسائر خيار البيع بمبلغ (6603244) الناتج من (0 - 6603244) وبالمقابل يجعل حساب خيار البيع - أصل دائناً بالمبلغ نفسه لتعديل القيمة العادلة لخيار البيع الناجمة عن الخسارة التي حققها خيار البيع.

المخزون: يتعرض كل عنصر من عناصر القوائم المالية إلى إجراءات استثنائية بسبب تقضي الجائحة لذا يتوقع انخفاض أسعار البيع أو انخفاض قيمة المخزون وأيضا يمكن ان تكون كمية الإنتاج أقل بسبب اغلاق المصانع أو انخفاض الطلب على المنتجات، لذا سيتم تقييم المخزون على وفق الظروف الصعبة التي تمر بها الشركات الصناعية وذلك بتكوين مخصص لهبوط الأسعار وبنسبة مقرحة تقديرية (10%).

المديونون: فيما يخص الطريقة التي يجري استخدامها في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة لا توجد طريقة واحدة مناسبة للكل وقد تكون هناك طرائق عدة بناء على الظروف المحلية والمعلومات المتوفّرة، وبسبب زيادة معدلات خسائر الائتمان نتيجة انخفاض الأصول نعمل على التقدير المحايد الذي يعتمد على أفضل المعلومات المتوقعة المستقبلية في استرداد الائتمان من المدينين، سيتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها ولكل قطاع نسبة معينة تقديرية.

النقد: يتأثر النقد كباقي الأصول المالية الأخرى عند التعرض للظروف الصعبة والاستثنائية كتضيي جائحة Covid-19)، لذا تختفي القيمة الزمنية للنقد وسيجري معالجة النقد على وفق القيمة الزمنية للنقد كما في جداول القيمة الحالية لسنة واحدة (جدول 6-2).

رأس المال الاسمي والمدفوع: لا يتأثر رأس المال الشركة في هذه الظروف ولكن على الشركة التزامات في كشف الدائنون تتمثل في بند أرباح المساهمين، لذا نقترح ان يكون اتفاق مع المساهمين بتحويل تلك الأرباح الى أسهم توزع وتزيد من حقوق الملكية

الدائنون: يعد حساب الدائنون من الالتزامات قصيرة الأجل الواجبة التسديد خلال المدة ونتيجة الظروف الاستثنائية لتقضي الجائحة يستلزم على الشركة الدخول في اتفاقات جديدة مع الدائنون باختلاف انواعهم لتخفيض الديون بذمتها بنسب متفق عليها وان تكون نسبة التخفيض للرواتب والأجور المستحقة هي نفس النسبة المقرحة في تخفيض الأجور والتي سيتم معالجتها في



كشف الرواتب والأجور وهي 50% اما بخصوص حساب الرواتب والأجور المعادة ودائرة التقاعد واستقطاعات من غير المنتسبين والتأمينات المستلمة كل هذه الحسابات لا يجري عليها التخفيض لكونها حسابات تخص دائرة التقاعد واستقطاع صالح الغير لا يمكن التفاوض معها على التخفيض ونقتصر نسب التخفيض معينة كما في الجدول الآتي :

جدول الدائنون قبل وبعد المعالجات المحاسبية

اسم الحساب الدائنون	المبلغ المستحق قبل المعالجة المحاسبية	المبلغ الصافي بعد المعالجة المحاسبية	نسبة التخفيض	المبلغ المستحق قبل المعالجة المحاسبية	مبلغ تخفيض الحساب
مجهزون قطاع عام		856452398	%5	901528840	45076442
مجهزون قطاع خاص		5762642760	%10	6402936400	640293640
مجهزون عالم خارجي		2480016876	%5	2610544079	130527203
دائنون نشاط غير جاري		10087676460	%5	10618606800	530930340
تأمينات مستلمة		1066864188	-----	1066864188	-----
صاريف مستحقة		872191270	%10	969101411	96910141
رواتب واجور مستحقة		488049903	%50	976099807	488049904
رواتب واجور معادة				-----	-----
دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي		140735500	-----	140735500	-----
استقطاع من غير المنتسبين		603026014	-----	603026014	-----
أرباح المساهمين		تم تحويلها الى اسهم في كشف راس المال		6624641334	
صافي الدائنون بعد المعالجة		22357655369	4 193178767 0	30914084373	662464133

ص. الرواتب والأجور: تتشي الجائحة بفرض على الشركة الالتزام بالتعليمات الصحية التي تطبق على العاملين بتخفيض الأعداد والتبعاد الاجتماعي وكذلك للظروف الاستثنائية الصعبة تخفيض الرواتب والأجور بسبب توقعات انخفاض الموارد والاجازات للعاملين خشية الإصابات المتസارة لدى العمال يتطلب إعادة التعاقد مع العاملين على تخفيض أجورهم الى النصف وبالتالي العمل على تخفيض الرواتب والأجور 50%.

ص. المستلزمات الخدمية: تشكل المستلزمات الخدمية نسبة عالية بعد المستلزمات السلعية والرواتب والأجور في قائمة الدخل لذا لابد من اجراء المعالجة المحاسبية لكل حساب من الحسابات المتضمنة في الكشف الخاص بذلك المستلزمات ولذلك نقترح الاتفاق مع الشركات التي تقدم خدمات كصيانة المبني والآلات ووسائل النقل على ان يكون مبلغ الصيانة أقل بنسبة 20% من السابق، اما بخصوص الضيافة ونقل العاملين والسفر والإيفاد خارج وداخل العراق تخفيض بنسبة 50%，اما كل ما يتعلق باستئجار المبني والآلات ووسائل النقل سيجري الدخول في عقد مشتقة للحوظ من المخاطر المصاحبة بمبلغ الإيجارات، على ان يجري تخفيض الحسابات الأخرى من التأمين والخدمات الأخرى بإعادة الاتفاق بمبالغ أقل وستتم معالجة استئجار المبني والاشئرات والآلات والمعدات ووسائل النقل مع فوائد واستئجار الأرضي عن طريق الدخول في عقود المشتقات (عقد المبادلة)، ان السبب في معالجة الإيجارات بعقود المبادلات هو ان الجائحة أدت الى العديد من المفاوضات بين المستأجر والمؤجر للحصول على امتيازات في مبلغ الإيجار والتي تشمل اما السماح من دفع الإيجار أو تأجيل السداد أو تخفيض الإيجار وفي الأغلب يتبع ذلك زيادة المدفوعات في الفترات المستقبلية لذلك سنقترح دفعات الإيجار (10%) ثم تضاف تلك النسبة في السنة القادمة في



هذه الحالة يكون مبلغ الإيجارات مضروبًا بنسبة (10%) هذا المبلغ تدخل الشركة في عقد مبادلة مع المصرف بفائدة ثابتة (7%) على المبلغ وبالتالي تحصل على المبلغ في السنة القادمة مع فائدة (7%) أما الفائدة على المبلغ الذي تم تأجيله لمدة معينة بفائدة متغيرة مقترنة لتكون (5%) وبالتالي تتحقق الشركة ربحاً بمقدار (2%) فباحتمال ان الفائدة في حالة ارتفاع يمكن ان تصل الى (7%) فان ذلك يؤدي الى تغطية الأرباح والخسائر الناتجة من ارتفاع الفائدة وتكون عملية التحوط من الخسائر ناجحة في كل الاحوال وفي حالة ارتفاع الفائدة اعلى من (7%) فان ذلك يؤدي الى تخفيض مخاطر الخسائر الناتجة من الظروف الاستثنائية والجدول الاتي يوضح عقود المبادلات للتحوط من مخاطر أسعار الفائدة

جدول عقد المبادلات بين الشركة والمصرف وبين المؤجر والفوائد

اسم الحساب	مبلغ عقد المبادلات	عقد مع المصرف بفائدة ثابتة %7	عقد مع المصرف لتسديد المبلغ بفائدة متغيرة %5	فرق الفائدة
استئجار مباني وانشاءات	103050000	7213500	5152500	2061000
استئجار الات والمعدات	188600	13202	9430	3772
استئجار وسائل نقل	236075529	16525287	11803776	4721512
الفوائد واستئجار الأراضي	20035000	1402450	1001750	400700
المجموع	359349129	25154440	17967456	7186984

لنفترض ان معدل الفائدة انخفض الى اقل من (5%) فان ذلك يؤدي الى زيادة الارباح نتيجة الدخول في عملية المبادلات اما في حالة ارتفاع معدل الفائدة الى (7%) فان ذلك سيؤدي الى تساوي معدلات الفائدة المتغيرة والثابتة وبالتالي لا تتحقق ربحاً ولا خسارة وتجنب الشركة مخاطر أسعار الفوائد على الأقل .

المبيعات: ان تقضي الجائحة بزيادة عدم التأكيد بشأن المعلومات ويتوقع انخفاض في أسعار البيع وحجم المبيعات، لذا على الشركة العمل على تحديث المعلومات ومراجعة التوقعات وزيادة حجم المبيعات مع إعطاء العملاء الحوافز والامتيازات كرفع أي غرامات تأخيرية او عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، لذلك تعمل الشركة على زيادة المبيعات على الأقل بنسبة (20%)

المستلزمات السلعية: عند زيادة المبيعات يتطلب زيادة في المستلزمات السلعية الخاصة بالمبيعات وسيتم زيادة تلك المستلزمات بنسبة (20%) أيضا

مكاتب / خسائر غير المتحققة

الرواتب والأجور	10135029994	الدائنون	1931787670
-----------------	-------------	----------	------------



المستلزمات الخدمية	797170208		
النقدية	2086844611		
مشروعات تحت التنفيذ	3444802538		
استثمارات مالية	4534759		
استثمارات وفوائد اراضي	7186984		
		الرصيد أرباح غير متحققة	14543781424
	16475569094		16475569094

قائمة المركز المالي قبل وبعد اجراء المعالجات المحاسبية

الفرق	المبالغ قبل التعديل	المبالغ بعد التعديل	اسم الحساب	رقم الكشف المعدل	رقم الكشف قبل التعديل
			<u>الأصول:</u>		
3574528219	152307043210	155881571429	الأصول غير المتداولة بالقيمة الدفترية	1	1
1840491499	46905571593	48746063092	النفقات الإيرادية المؤجلة	3	2
3444802538	31003222845	34448025383	مشروعات تحت التنفيذ	4	3
0	46376642	46376642	الاستثمارات المالية		5
) (41763134191	41763134191	-----	أصول أخرى: ممتلكات مالية	7,8	
(32903311935)	272025348481	239122036546	<u>مجموع الأصول غير المتداولة:</u>		
5394969790	48554728103	53949697893	المخزون	9	13
(73216201281)	77268982695	4052781414	المدينون	11,12	16
49544873921	56859746696	106404620617	النقود	13	18
(18276357570)	182683457494	164407099924	<u>مجموع الأصول المتداولة</u>		
(51179669505)	454708805975	403529136470	<u>مجموع الأصول</u>		
			<u>مصادر التمويل :</u>		
			<u>مصادر التمويل طويلة الاجل:</u>		
(6624641334)	183957974667	177333333333	رأس المال الاسمي وال مدفوع	14	8
(44427243922)	233272087419	188844843497	الاحتياطات	27	9
(51051885256)	417230062086	366178176830	<u>مجموع مصادر التمويل طويلة الاجل</u>		
			<u>مصادر التمويل قصيرة الاجل:</u>		



(8684213253)	15121088520	6436875267	التخصيصات	25	10
8556429004	22357655369	30914084373	الدائنون	15	11
(127784249)	37478743889	37350959640	مجموع مصادر التمويل قصيرة الأجل		
(51179669505)	454708805975	403529136470	مجموع مصادر التمويل		

قائمة الدخل قبل وبعد المعالجات المحاسبية						
الفرق	المبالغ بعد التعديل	المبالغ قبل التعديل	اسم الحساب	رقم الكشف المعدل	رقم الكشف قبل التعديل	
73549214922	441295289534	367746074612	الإيرادات: الإيرادات الجارية	21	17	
1735713608	-----	(1735713608)	التغير في مخزون الانتاج الناتم وغير الناتم			
75284928530	441295289534	366010361004	الإيرادات الجارية	21	17	
			تنزل : المصاروفات الجارية:			
10135029995	10135029994	20270059989	الرواتب والأجور	16	12	
(47458029310)	284748175859	237290146549	المستلزمات السلعية		13	
1136484337	18654106206	19790590543	المستلزمات الخدمية	17	14	
20035000	180315000	200350000	فوائد وايجارات أراضي	19	15	
29258760152	1132744510	30391504662	الاندثارات والاطفاءات	4-3-2	2-1	
(5394969790)	5394969790	---	خسائر هبوط أسعار المخزون	9		
333013641) (333013641	---	ديون مشكوك في تحصيلها	11		
0	780250000	780250000	ضرائب ورسوم		16	
(12635703258)	(321358605000)	(308722901743)	مجموع المصاروفات			
62649225273	119936684534	57287459261	فائض العمليات الجارية			
			تضاف : الإيرادات التحويلية:			
0	550000	550000	الإيرادات التحويلية		18	
0	326619342	326619342	الإيرادات الأخرى		18	
119936684534	120263853876	327169342	تنزيل المصاروفات التحويلية:			
0	397959562	397959562	المصاروفات التحويلية عدا 384		16	
62649225273	119865894314	57216669041	فائض العمليات الجارية			
14543781424	14543781424	----	مكاسب غير متحققة	22		



77193006697	134409675738	57216669041	صافي الفائض		
-------------	--------------	-------------	-------------	--	--

جدول احتساب الاحتياطي قبل وبعد المعالجات المحاسبية				
الفرق	المبالغ قبل التعديل	المبالغ بعد التعديل	اسم الحساب	
7719300669	134409675738	57216669041	صافي الربح قبل الضريبة	
			ينزل:	
(19298251675)	33602418935	14304167260	%25 احتياطي التوسعات	
(8684213253)	15121088520	6436875267	%15 التخصيصات الضريبية	
(27982464928)	(48723507455)	(20741042527)	مجموع التنزيالت	
49210541769	85686168283	36475626514	الفائض الخاضع لاحتياطي القانوني والفائض المتراكم	
(2460526988)	4284308414	1823781426	%5 الاحتياطي الالزامي	
(46750014681)	81401859869	34651845188	%95 الفائض المتراكم	
49210541769	85686168283	36475626514		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدین
النشاط الجاري		119288587218
احتياطي توسعات	33602418935	
احتياطي القانوني	4284308414	
الفائض المتراكم	81401859869	
قيد توزيع الفائض و عمل الاحتياطيات		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدین
الفائض المتراكم / احتياطي متعددة		41763134191
النشاط الجاري	41763134191	
قيد عكس جزء من الفائض المتراكم الاحتياطات المتنوعة		

مستند قيد يومية		
البيان	دائن	مدین
الاستثمارات المالية الأخرى / عقود مشتقات مالية		41763134191
احتياطي متعددة	41763134191	
قيد الاستثمارات المالية الأخرى من الاحتياطيات المتنوعة للدخول في عقود المشتقات المالية		

الفائض المتراكم			
الفائض المتراكم	النشاط الجاري	الفائض المتراكم	الفائض المتراكم
		رصيد الفائض المتراكم	39638725678
			81401859869



الاحتياطيات جدول										
المجموع	الفائض المتراكם	احتياطي اصدار الأسماء	احتياطي متنوعة	احتياطي استبدال الأصول الثابتة	احتياطي ارتفاع الأسعار	احتياطي توسيعات	احتياطي عام	احتياطي قانوني	نوع الاحتياطي	
155746 634392	698599 21983	837 007 0	7724515 57	24108 73695	68841 39379	536661 22979	130145 34665	913022 0061	الرصيد 20/1/1 19	
775254 53027	814018 59869		417631) (34191			336024 18935		428430 8414	أرباح السنة المالية	
233272 087416	151261 781852	837 007 0	409906) (82634	24108 73695	68841 39379	872685 41914	130145 34665	134145 28475	الرصيد /12/31 2019	

اربعة عشر: شراء الاستثمارات والدخول بالمشتقات: ان الفائض المتحقق من اجراء المعالجات المحاسبية والدخول في المشتقات المالية لبعض عناصر القوائم المالية يمكن ان يوظف في عقود مشتقات مالية تزيد من اصول الشركة المالية وتمكنها من التحوط من المخاطر شديدة التقييد، لذا س يتم توظيف تلك المبالغ للحصول على محفظة استثمارية متكونة من اسهم على ان تتم عملية الشراء عن طريق الدخول بالعقود الآجلة ذات استراتيجية طويلة الاجل بعد ان توضع الأسعار الآجلة والاسعار الفورية المفترضة، ولغرض اتمام البحث فقد عُد السعر الحاضر في تاريخ التنفيذ هو السعر الآجل لشركة بغداد، وأن العقود الآجلة لا تخضع إلى تنظيم البورصات العالمية لذا ينشأ العقد الآجل على وفق رغبة الأطراف المتعاقدة بالاتفاق على فترة العقد ونوعية وحجم الاسهم محل التعاقد، ولأن شركة بغداد قيد البحث هي شركة غايتها تحقيق الربح وتخفيض المخاطر لذا س يتم توظيف الفائض عن طريق الدخول لشراء الأسهم وبيعها، وبالتالي فإن الشركة تتخذ الاستراتيجية المناسبة لتحوط مركزها النقدي، سواء أكانت استراتيجية تحوط طويل أم قصير باستخدام العقد الآجل، وقد اعتمدت مدة أربعة أشهر، مدة العقد الواحد، أي تكون ثلاثة مدد وبهذا فإن أشهر التداول هي (نيسان، آب، كانون الأول) من كل عام، وقسمت الجداول كل أربعة أشهر إذ تغير هذه الأرقام عن أسعار محسوبة بالدينار العراقي، وقد اعتمدت في سنة (2019) فهي عملية شراء الأسهم، على أن الشركة تحتاج بيع الأسهم في وقتٍ لاحق لأي سبب من الأسباب، وتحسباً من ارتفاع أسعار الأسهم اتخذت الشركة استراتيجية التحوط النام الطويل، وجدير بالذكر إنَّ تحليل أثر التحوط بالعقود الآجلة اعتماداً على الأدبيات المالية التي جرى ذكرها في الجانب النظري وضحت على أنَّ أغلب العقود الآجلة تم في تاريخ التنفيذ، إذ بلغت نسبة العقود الآجلة التي تتم في موعد التنفيذ في العقد الآجل تقدر أكثر من 96%， لذا إنَّ تحليل أثر التحوط بهذه العقود يجري على، وفقاً، ذلك.

1. **تحليل أثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد لشركة بغداد للمشروبات الغازية: لأجل إجراء هذا التحليل اعتمدت بيانات الشركة الافتراضية التقديرية الواردة في الجدول الآتي الذي يعرض الأسعار الحاضرة والأسعار الآجلة، إذ نلاحظ تقلبات الأسعار الحاضرة بالارتفاع والانخفاض، وهذه التقلبات في الأسعار الحاضرة من الممكن أن تعرّض الشركة إلى المخاطر السوقية لأنها تمتلك مركز حاضر فقط، ولكن عند الدخول باستراتيجية التحوط سواء أكان التحوط قصيراً أم طويلاً، سيؤدي ذلك إلى ضبط مخاطر تقلبات الأسعار.**

جدول سلوك الأسعار الحاضرة والآجلة - شركة بغداد للمشروعات الغازية التقديرية



الأسعار الآجلة	الأسعار الحاضرة	الأشهر	العقد
1.800	1.800	1	عقد نيسان 2020
	2.050	2	
	2.850	3	
2.550	2.550	4	عقد آب 2020
2.150	2.150	5	
	2.250	6	
	3.150	7	
3.000	3.000	8	عقد كانون الأول 2020
2.550	2.550	9	
	2.800	10	
	2.300	11	
2.700	2.700	12	

2. استراتيجية التحوط بالعقود الآجلة: إذا كانت الشركة بحاجة إلى الأسهم فسوف تتخذ استراتيجية تحوط طويل، أي شراء الأسهم من الآن، كي تتجنب مخاطر (خسائر) تقلبات أسعار الأسهم في المستقبل، إذ يبين الجدول (35-5) تحليل أثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد الذي من الممكن أن تحصل عليه، فمن طريق استخدام هذه الاستراتيجية تحقق أرباحاً من العقود في نيسان وآب وكانون الأول (2020).

إذ يبين تحليل الأسعار لعقود نيسان، آب وكانون الأول (2020) ارتفاع الأسعار الحاضرة والآجلة في تاريخ تنفيذ العقد، إذ حققت الشركة المتحوطة أرباحاً نتيجة استخدامها استراتيجية التحوط بالعقود الآجلة على التوالي بلغت 0.850، 0.750، 0.150 دينار للسهم الواحد وهذه الأرباح تعوض تماماً الخسائر التي تعرضت لها المراكز النقدية في تاريخ التنفيذ وبهذا فإن استراتيجية التحوط بالعقود الآجلة أسهمت في تجنب المخاطر (الخسائر) التي تتعرض لها مستقبلاً.

فإذا قامت الشركة بعملية الشراء الفوري للأسهم فإنها غير متأكدة من ارتفاع أو انخفاض الأسعار في المستقبل أي أنها تمتلك مركز حاضر فقط ولا يوجد ما يقابلها من مركز آخر يعوض خسائر المركز الحاضر، وبهذا فإنها تتعرض إلى الخسائر ولكن عند الدخول باستراتيجية التحوط بالعقود الآجلة، أي شراء الأسهم من الآن فإن الشركة تحمي نفسها من مخاطر تقلبات الأسعار في المستقبل لأنها يصبح لديها مركزين آجل وحاضر فإذا تعرض أحد المراكزين للخسائر فإن أرباح المركز الآخر تعوض هذه الخسائر تماماً وهذا يتضح أن الأرباح المتحققة من المراكز الآجلة عوضت خسائر المركز الحاضر وهذا ما يؤيد قبول (استخدام عقود المشتقات)/ العقود الآجلة في حالة ارتفاع أسعار العقود الآجلة للأسهم مستقبلاً يؤدي إلى حماية المستثمر من مخاطر تقلبات الأسعار).



جدول نتائج أثر التحوط بالعقود الآجلة في العائد لشركة بغداد للمشروبات الغازية

صافي ربح / خسارة	المركز النقدي			المركز الآجل			العقد
	ربح / خسارة من المركز النقدي	السعر الحاضر في شهر التنفيذ	السعر الحاضر اليوم	ربح / خسارة من المركز الآجل	السعر الآجل شهر التنفيذ	السعر الآجل اليوم	
صفر	(0.750)	2.550	1.800	0.750	2.550	1.800	نيسان 2020
صفر	(0.850)	3.000	2.150	0.850	3.000	2.150	آب 2020
صفر	(0.150)	2.700	2.550	0.150	2.700	2.225	كانون الأول 2020

ما سبق يتضح ان المخاطر والمشاكل المحاسبية التي تواجه قطاع الصناعة / شركة بغداد في ظل ظروف تقضي الجائحة تحتاج الى معالجات محاسبية لعناصر القوائم المالية التي تتأثر بتلك الظروف والعمل على تخفيض المخاطر وضبطها عن طريق ما تم تحقيقه من المكاسب الناتجة من المعالجات المحاسبية ومن ثم توظيف تلك المكاسب من خلال الدخول في عقود اجله لشراء اصول مالية بعد التحوط لقيمتها وبالتالي اكتساب اصول مالية من المعالجات المحاسبية وبعض العقود المشقة وتوظيف المكاسب بأسوأ مالية متحوط لها، كل هذا يعزز من قدرة الشركة على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها.

خمسة عشر: الاستنتاجات والتوصيات:

- .1 الاستنتاجات: ما سبق من محاور البحث الخاصة بالجانب النظري والجانب العملي الذي تضمن إطار محاسبي لضبط المخاطر عن طريق توظيف المشتقات المالية، سيتم عرض الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان وكالاتي:
أ. تعد المشتقات المالية أدوات معد للضغط على المخاطر عن طريق تحقيق التوازن بين المكاسب والخسائر وتميز بصفات محاسبية خاصة منها يجري التعامل فيها بقيم ضئيلة وفي بعض الحالات بدون قيمة بصورة لا تعكس القيم المحتملة للتعامل في هذه الأدوات مما يشكل مجالاً لل تعرض لمخاطر عدم الإخلاص ومخاطر ضعف الرقابة عليها وكذلك تعدد واختلاف الغرض والاتجاه الشركات المستخدمة لها فقد يكون هدف التعامل هو التحوط أو المضاربة.
ب. هناك عوامل تشجع على التوسيع في استخدام المشتقات المالية منها الرغبة في تجنب الازمات والتقلبات في الأسواق المالية وتتوفر الموارد البشرية التي يمكن ان تستوعب الأدوات المالية المستحدثة وهذا بجانب الثورة العلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
ج. المشتقات المالية تؤدي الى زيادة فاعلية مؤشر الإنذار المبكر للازمات عن طريق ما تحدثه من تغيرات في القياس المحاسبي فهي تسهم في تحول حجم المخاطر المتوقعة الى المخاطر المقبولة التي يمكن لملمتها وتساعد على حماية المال تجنبًا لمخاطر مستقبلية.
د. التحوط باستخدام المشتقات المالية يخضع بالدرجة الأولى للاختيار المناسب والحكيم من أدوات المشتقات واشتقاق فهم دقيق باستخدام البيانات المالية بما يتماشى مع معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي لإجراء إصلاح مستفيداً من تبادل خبرات والمعرفة.
هـ. العمل على تخفيض المخاطر وضبطها عن طريق ما تم تحقيقه من المكاسب الناتجة من المعالجات المحاسبية فضلاً عن ذلك توظيف تلك المكاسب في الدخول في عقد آجلة لشراء اصول مالية بعد التحوط لقيمتها.
وـ. يعزز من المركز المالي لشركة بغداد للمشروبات الغازية في اكتساب اصول مالية من المعالجات المحاسبية وبعض العقود المشقة.
زـ. توظيف المكاسب بأصول مالية متحوط لها يعزز من قدرة الشركة على الاستمرار ومعالجة المخاطر قبل حدوثها.
حـ. يتبع الإطار المحاسبي السياسات المحاسبية الموضوعية والمشتقات المالية التي تتناسب مع كل عنصر من عناصر القوائم المالية المعرضة للمخاطر.



- ط. يشمل الإطار المحاسبي جميع عقود المشتقات المالية التي يستخدمها المستثمرين.

2. التوصيات:

أ. ينبغي على الشركات تطبيق الإطار المحاسبي في ظل الظروف والأزمات المالية لما يتضمن من المعالجات المحاسبية التي توفر أصول مالية تتجاوز بها تلك الأزمات.

ب. لكي تكون الشركة قادرة على الاستمرار وتحقيق الأرباح يتطلب منها الالتزام بالإطار المحاسبي الذي يجنبها من المخاطر بل يدخلها بقوة في الأسواق المالية.

ج. ان الإطار المحاسبي الذي يعالج عناصر القوائم المالية ويحقق مكاسب يمكن الشركة من استخدام تلك المكاسب في عقود مشتقات مالية.

د. اعتماد الإطار المحاسبي المقترن ليعزز من قدرتها على الاستثمار وتجنب المخاطر قبل حدوثها وتحقق المكاسب إذ حققت الشركة قبل استخدام المشتقات المالية ربحاً (57216669041) ولكن بعد استخدامها المشتقات المالية حققت (134409675738).

هـ. لسلامة ما تم تتحققه من المكاسب عن طريق المعالجات المحاسبية والدخول بالمشتقات المالية عليها التحوط لتلك المكاسب بعقود اجل تساعدها في ضمانها في المستقبل إذ ان الشركة لم تتدخل في عقود المشتقات ولم تظهر الميزانية أي أصول مالية أخرى ولكن عند تطبيقها الإطار المحاسبي بلغت الأصول المالية المشتبكة (41763134191).

وـ. ضرورة التنوع في مجال الاستثمار في جميع القطاعات لفرض ضمان عمل الإطار المحاسبي المقترن واستخدام عقود المشتقات للتحوط من المخاطر غير المتوقعة والحفاظ على قيمة الاستثمارات.

قائمة المصادر:

القرآن الكريم

- أولاً: التقارير والكشفوفات المالية:**

التفير السنوي لشركة بغداد للمشروعات الغازية لعام (2019) .1

ثانياً: الكتب العربية:

الجعارات، خالد جمال (2008)، معايير التقارير المالية الدولية (IFRS، IAS)، (1).
جمعه، احمد حلمي، 2010، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف، القياس، العرض، الإفصاح).
الحسيني، فلاح حسن، مؤيد إبراهيم الدوري (2008) " إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر" دار وائل للنشر - الطبعة .2
الرابعة - عمان -الأردن.
الدوري، مؤيد عبد الرحمن وسعد جمعة عقل (2012) - ادارة المشتقات المالية-اثراء للنشر والتوزيع - الطبعة الاولى-عمان .3
الاردن.
الراوي، خالد وهيب (2008) " إدارة المخاطر المالية" دار المسير للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- عمان -الأردن. .4
الربيعي، حاكم محسن، ميثاق هائف الفتاوى، حيدر خضير جوان، علي أحمد فارس، (2011) " المشتقات المالية" الطبعة .5
الأولى -دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان -الأردن.
رضوان، سمير عبد الحميد (2005)، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية صناعة أدواتها" الطبعة .6
الأولى- دار النشر للجامعات، مصر.
الشمري، صادق راشد (2008) "إدارة المصادر الواقع والتطبيقات العلمية" مطبعة الفرج-الطبعة الأولى- بغداد. .7
عبد العال، طارق حماد (2005) التقارير المالية أساس الإعداد والعرض والتحليل - جامعة عين شمس-كلية التجارة- الدار .8
الجامعية.
ثالثاً: المجلات والدوريات:

محمد، صلاح علي احمد و محمد المهدى الامير احمد (2020) دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات الاعتراف والقياس بخسائر .9
الانتقام المتوقعة بين الموضوع (ASC 326) والمعيار 9 IFRS في ظل نقشيجائحة COVID 19 مجلة بحوث الإدارية
والاقتصاد مجلد 2 عدد 2 .10



منصور، عيساني (2016)، **أثر المشتقات المالية على استقرار الأسواق المالية**، عينة من المصارف التجارية المدرجة بالأسواق المالية في الجزائر، في مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية - جامعة الجزائر- المجلد 5 – العدد 2.

رابعاً: الرسائل والاطار:
بوكساني، رشيد (2006) "معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر.

العلي، اسعد حميد عبيد (2002) تحويلي المحافظة الكفوة بإطار نظرية الخيارات-اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.

الكندي، حسين هادي عباس (2019)، **استخدام عقود الخيارات في تخفيض المخاطر**، عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية رسالة ماجستير - العلوم المالية والمصرفية - كلية الإداره والاقتصاد - جامعة القادسية

الميلي، عباس كامل جودة (2015) إطار مقترن لقياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية - بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة - المعهد العربي للمحاسبين القانونيين - جامعة بغداد.

Book:

1. Bodie, Zvi, Alex Cane, Marcus, Alan J, (2002) Investments ,5th.ed., MC. Graw – Hill Companies , Inc.
2. Brealey ,Richard A & Myers, Stewart and Marcus ,Alen. (2001)Fundamental of Corporate Finance 3th ed. N . Y . McGraw – hill , INC.
3. Chance, Don M, (1998)An Introduction to Derivatives,4thed, Forth Worth: The Dryden Press.
4. Chesnais, F. (2016). Finance Capital Today: Corporations and Banks in the Lasting Global Slump. Boston: Brill.
5. Elliott, Barry & Jamie Elliott (2017) Financial Accounting and Reporting Eighteenth Edition, Pearson Education Limited.
6. Hoyle, Joe B, Thomas F. Schaefer &Timothy S. Doupnik (2011) Advanced Accounting, Tenth Edition, Published by McGraw-Hill/Irwin, a business unit of The McGraw-Hill Companies, Inc
7. Hull ,John,(2018) Risk Management and Financial Institutions, Fifth Edition, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey
8. IFRS,(2016), (IFRS® Standards), This edition is issued in two parts as issued at 13 January 2016 PART A, By International Accounting Standards Board, 30 Cannon Street, London, EC4M 6XH, United Kingdom.
9. Madura , Jeef, (2006) International Financial Management ,8th.ed., South – Western College Publishing , U.S.A.
10. NAPF (2013) Derivatives and Risk Management Made Simple, J.P. Morgan
11. Theodore E. Christensen , David M. Cottrell & Cassy JH Budd (2016) AdvancedFinancial Accounting , Eleventh Edition, Published by McGraw-Hill Education.
12. Van Horne, James C(2004),Financial Management and Policy, Prentic-Hall of India Private Limited , New Delhi.

Second : thesis

1. Campbell, John L, Landon M. Mauerb & Spencer R. Pierceb (2019)A review of derivatives research in accounting and suggestions for future work
2. Gieskens J.H. (2014) AC CCM QT, **The use of Interest Rate Derivatives and Firm Market Value, An empirical study on European and Russian non-financial firms**, Tilburg University, Finance department.



3. Li ,Shaofang & Matej Marinč (2014) University of Ljubljana and University of Amsterdam.
4. PWC(2020)A look at current financial reporting issues

Third : articles

1. Deloitte. (2019). IFRS in Focus March 2020, Coronavirus Disease. Deloitte Touche Tohmatsu Limited. Retrieved from Accounting Considerations Related to: <https://www.iasplus.com/en/publications/global/ifrsin-global>
2. Global Derivatives markets, study for deutsche Group (2007) p6-8.
3. Peter Deutsch ,Hans (1999)Computational methods in the pricing and risk management of modern financial derivatives, Computer Physics Communications 121–122 (1999) 157–160

[الإنترنت والموقع الإلكتروني](https://blog.mostaql.com/risk): **Four:**